جامعة الدول العربية والحوار العربى الافريقى

الدكتور عبد الملك عودة(*)

مقدمة وتحديد مصطلحات :

فى هذه الدراسة نستخدم مصطلحات عدة ، وفى البدء نحدد معناها ، واستخداماتها فى هذه الدراسة .

الدول العربيـة :

هى الدول العربية المستقلة أعضاء جامعة الدول العربية وتقع أراضيها فى قارتى آسيا وأفريقيا .

الدول العربيـة الافريقيـة :

وهى الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية وأعضاء بمنظمة الوحدة الافريقية وعددها ثمانى دول تقع أراضيها فى قارة أفريقيا وهى مصر ، الصومال ، ليبيا ، تونس ، الجزائر ، المغرب ، موريتانيا .

وأحيانا يطلق عليها الدول الافريقية الناطقة باللغة العربية .

العلاقات العربية الافريقيـة :

هى العلاقات المنوعة المتبادلة قديما وحديثا بين الشعوب العربية فى آسيا وأفريقيا وبين باقى الشعوب فى أفريقيا خلال التاريخ الطويل للحضارات وللهجرات وللحروب وللانتشار الثقافى والدينى . ومنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأت الدول المستقلة تظهر على الخريطة الآسيوية والافريقية ، ونشأت علاقات متبادلة ومنوعة بين هذه الدول العربية والدول الافريقية ، وهذه

(*) أستاذ الدراسات السياسية الأفريقية بجامعة القاهرة وعميد كلية الإعلام بجامعة القاهرة .

العلاقات تمت على مستوى ثنائى وبطرق مباشرة وغير مباشرة ، كما تمت عبر العمل والتضامن المشترك فى المنظمات الدولية والإقليمية (فى الأمم المتحدة وفى مؤتمرات عدم الانحياز وفى حركة الوحدة الافريقية وفى مؤتمرات الدول الفقيرة .. الخ) .

كل هذه العلاقات العربية الافريقية لها جوانبها الإيجابية والسلبية .

الحوار العربى الافريقى

هو جزء لايتجزأ من العلاقات المتبادلة بين الدول العربية والدول الافريقية بوجه عام . ولكن فى هذه الدراسة سوف نقوم بالتفرقة — ولو بخط وهمى فاصل — بين العلاقات العربية الافريقية والحوار العربى الافريقى . وأساس التمييز بين العلاقات والحوار هو الأساس الزمنى .

الحوار العربى الافريقى مصطلح حديث شاع استعماله فى الفكر العربى منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، ونحن نرى أنه نوع خاص من العلاقات المتبادلة إذ يتم خلال فترة زمنية ذات سمات وأوضاع معينة . وطرفا العلاقة فى الحوار ليس الدول فرادى وإنما طرفا العلاقة هما المنظمتان الأقليميتان جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية ، وكل منهما تمارس دورها فى هذا الحوار طبقاً لقرارات أصدرتها الهيئات والمجالس الشرعية فى تنظيم كل منهما تعبيراً عن إرادة جماعية للأعضاء بكل منظمة من المنظمتين .

والحوار العربى الافريقى يستهدف قضية محددة حتى الآن ، وليس تعاملا دوليا عاديا يهدف للتنسيق وللتعاون العام كما يحدث فى التشاور بين المنظمات والمجموعات الإقليمية والدولية ، إنما هدفه المحدد هو قضية التعاون العربى الافريقى منذ عام ١٩٧٣ . واختيار عام ١٩٧٣ يتم عن عمد ، ففى هذا العام اجتمع مؤتمر رؤساء الدول والحكومات فى أديس أبابا فى مايو ١٩٧٣ ، وبمناسبة العيد العاشر لمنظمة الوحدة قرر الرؤساء إصدار الإعلان الافريقى

عن التعاون والتنمية والاستقلال الاقتصادى اقتناعا منهم بأن الكفاح من أجل تحرير القارة يرتبط ارتباطا وثيقاً بتنميتها ورفاهية شعوبها(١).

وفى نفس العام ، كان الموقف الافريقى العام ضد استمرار العدوان الإسرائيلى واحتلال أراضى الدول العربية ، قد نما وتراكمت آثاره بازدياد التأييد والمساندة والدعم للموقف العربى عامة والموقف المصرى خاصة ، واتخذت الدول الافريقية قرارات قطع وتجميد العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل(٢).

وفى يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ نشبت الحرب واقتحمت القوات المسلحة المصرية قناة السويس واستولت على خط بارليف وقاتلت فى شبه جزيرة سيناء ، وهاجم الجيش السورى الخطوط الإسرائيلية وقاتل على المرتفعات السورية (الجولان) وخلال شهر أكتوبر استخدمت الدول العربية سلاح البترول فى معركتها ضد اسرائيل والصهيونية ، واتخذت الدول العربية المنتجة للنفط قرارات خاصة بالإنتاج وبالتسويق ، واتخذت الدول الأعضاء فى منظمة الأوبك قرارات رفع الأسعار(٣).

كل هذا التطور أدى إلى ظهور عاملين نعتبرهما نقطة البدء فى الحوار العربى الافريقى طبقاً للمفهوم أو للتصوير الذى يطرحه فى هذه الدراسة وهما :

(أ) قرار الدول العربية المنتجة للبترول (فى أكتوبر ١٩٧٣) : ان الدول التى تساند العرب مساندة عملية فعالة أو تتخذ اجراءات

---

(١) القرارات والإعلانات الصادرة عن مؤتمر رؤساء الدول والحكومات أعضاء منظمة الوحدة الافريقية – أديس أبابا ١٩٧٣ .

(٢) انظر الجدول المرفق بالدراسة – يوضح تاريخ قطع العلاقات عام ١٩٧٣ ، نقلا عن مطبوعات الجامعة العربية .

(٣) صلاح منتصر – حرب البترول الأولى – القاهرة ١٩٧٥ (يلاحظ أن أعضاء الأوبك ١٣ دولة من بينهم ٧ دول عربية فقط ، بينما حضر اجتماع المنظمة العربية للدول المصدرة للبترول ١٠ دول عربية) .

هامة ضد اسرائيل لحملها على الانسحاب ، فانها لن تضار من تخفيض الإنتاج وسوف يستمر تزويدها بالبترول كما كان قبل التخفيض .

(ب) قرار مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية فى نوفمبر ١٩٧٣ باجراء اتصالات بالبلاد العربية من خلال جامعة الدول العربية لدراسة آثار حظر البترول على الدول الافريقية والتباحث حول أفضل السبل لتخفيف آثار الحظر على الدول الافريقية .

وهكذا تقابل طرفا الحوار العربى الافريقى قبل نهاية عام ١٩٧٣ .

اولا : الموقف العربى بين الفعل والاستجابة

ليس الهدف فى هذا القسم من الدراسة هو حصر أو تأريخ الأحداث بالتفصيل ، إنما القصد هو محاولة لتحديد بداية الفعل أو التحرك ومدى الاستجابة له ، والفترة الزمنية التى استغرقتها الاستجابة ، وخطوات التنفيذ والتنظيم الذى قام نتيجة لذلك ومدى إحساس الأطراف بالرضا عما تم ، واحتمالات الأمل فى النمو فى المستقبل .

١ — فى يوم ٢١ نوفمبر ١٩٧٣ صدرت قرارات مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية تؤكد وحدة أهداف الشعوب الافريقية والعربية ، وتؤمن بضرورة ايجاد مزيد من التعاون بين الشعوب الافريقية والعربية من أجل تحرير الأرض والتعجيل بالتنمية الاقتصادية ، ويقرر المجلس انشاء لجنة من سبعة أعضاء فى المنظمة لإجراء اتصـــالات مع الدول العربية من خلال جامعة الدول العربية ولدراسة آثار حظر البترول على الدول الافريقية ، وإجراء مباحثات مع الدول العربية المنتجة للنفط الخام حول أفضل الوسائل لتخفيف آثار الحظر على الدول الافريقية وأوصى قرار المجلس — أيضاً — باقامة تعاون اقتصادى وثيق بين الدول أعضاء الجامعة العربية والدول أعضاء

منظمة الوحدة الافريقية ، ودعا القرار الأمين العام الإدارى لمنظمة الوحدة الافريقية للتشاور مع الأمين العام لجامعة الدول العربية لإنشاء الجهاز اللازم لمثل هذا التعاون ، كما قرر المجلس إجراء مشاورات دورية على كافة المستويات بين الجامعة والمنظمة ابتغاء ضمان استمرار التعاون من أجل تدعيم وحدة الهدف والعمل بين المنظمتين(١).

وقد عقدت اللجنة السباعية أول اجتماع لها فى أديس أبابا يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٧٣ وانتخبت وزير خارجية السودان رئيسا لها واستمعت إلى تقرير من الأمين العام الإدارى للمنظمة عن نتائج حظر البترول وارتفاع أسعاره على الدول الافريقية(٢).

٢ — يوم ٢٨ نوفمبر ١٩٧٣ صدرت قرارات مؤتمر القمة العربى السادس فى الجزائر ومن بينها بيان إلى أفريقيا تقديراً لحركة التضامن التى عبرت عنها البلدان الافريقية الشقيقة وتجسيدا للتضامن العربى الافريقى بشكل ملموس فى ميدان التعاون السياسى والاقتصادى بهدف توطيد دعائم الاستقلال الوطنى وتحقيق التنمية . وقرر مؤتمر القمة العربى تحية الدول الافريقية التى قطعت العلاقات مع إسرائيل وتقدير قرارات مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية ،وتأييد البلدان الافريقية فى الكفاح من أجل التحرر الوطنى والتقدم الاقتصادى وفى النضال ضد الاستعمار والتمييز العنصرى والترحيب بتشكيل اللجنة السباعية لتنظيم التعاون الافريقى العربى . ويقرر البيان أيضاً — دعم التعاون العربى الافريقى فى المجال السياسى وتعزيز التمثيل الدبلوماسى العربى فى أفريقيا ، وقطع جميع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية والاقتصادية والثقافية وغيرها مع جنوب أفريقيا والبرتغال وروديسيا من قبل الدول

---

(١) قرارات منظمة الوحدة الافريقية حول أزمة الشرق الأوسط — نشرة خاصة أصدرتها الجمعية الافريقية بالقاهرة — فبراير ١٩٧٤ .

(٢) تشكلت اللجنة السباعية من — تنزانيا — غانا — الكاميرون — مالى — بتسوانا السودان — زائير .

العربية التى لم تقم بذلك بعد ، وتطبيق حظر تام لتصدير البترول العربى إلى هذه البلاد الثلاثة ، واتخاذ إجراءات خاصة لمواصلة التموين الطبيعى للبلدان الافريقية الشقيقة بالبترول العربى ، ودعم وتوسيع التعاون الاقتصادى والمالى والثقافى مع البلدان الافريقية الشقيقة وذلك على مستوى ثنائى وعلى مستوى لمؤسسات الإقليمية العربيـــة الافريقية بانشاء بنك عربى للتنمية الصناعية والزراعية فى أفريقيا يدار على أسس تجارية ، وتقديم مساعدات فورية للشعوب الافريقية المتضررة بالكوارث الطبيعية والقحط ومضاعفة التأييد على الصعيدين الدبلوماسى والمادى لكفاح منظمات التحرير الافريقية ، وأنه من أجل التعجيل بالتطبيق وقيام تعاون مستمر يكلف مؤتمر القمة العربى الأمانة العامة للجامعة باتخاذ الإجراءات والاتصال بالأمانة العامة للمنظمة واللجنة السباعية لتنظيم مشاورات دورية على مختلف المستويات بين الدول العربية والافريقية .

٣ ــ طبقاً لأوضاع التنظيم بجامعة الدول العربية عرض الأمين العام للجامعة هذه القرارات على المجلس الاقتصادى لجامعة الدول العربية الذى تخذ مجموعة من القرارات يوم ٥ ديسمبر ١٩٧٣ من بينها :

(أ) الدعوة لإعداد مشروع النظـــام الأساسى للمصرف العربى للتنمية فى أفريقيا ثم إقرار النظام من جانب الدول المكتتبة فى رأسمال البنك ، وقد بدأ توقيع اتفاقية المصرف يوم ١٨ فبراير ١٩٧٤ ودخلت الاتفاقية فى المرحلة القانونية للتنفيذ يوم ١٦ سبتمبر ١٩٧٤ .

(ب) اقترح المجلس انشاء صندوق للمعونة الفنية للدول الافريقية يخصص له ١٥ مليون دولار كدفعة أولى للصرف على برامج المعونة الفنية . وقرر مجلس الجامعة العربية فى مارس ١٩٧٤ الموافقة على إنشاء الصندوق وطلب اعداد النظام الأساسى للصندوق .

(ج) أوصى المجلس بأن تحدد كل من الدول العربية مقدار ونوعية مساهمتها للدول الافريقية التى تضررت من القحط وأن تقوم الأمانة العامة بتنسيق وتسهيل تقديم هذه المعونة .

٤ ــ حضر إلى القاهرة وفد اللجنة السباعية المنبثقة عن منظمة الوحدة الافريقية وقابل الأمين العام للجامعة العربية يوم ٣١ديسمبر ١٩٧٣ وعرض الوفد وجهة نظره وتم الاتفاق على عقد اجتماع عاجل يحضره وزراء البترول فى الدول العربية المنتجة للبترول والمصدرة له يومى ٢٢ و٢٣ يناير ١٩٧٤(١).

وفى هذا الاجتماع قدم الجانب الإفريقى مجموعة من الأفكار والمقترحات تدور حول طلب حظر البترول على النظم العنصرية فى أفريقيا .وضرورة وضع الشركات البترولية التى لاتحترم قرار الحظر على النظم العنصرية على قوائم سوداء ، واقتراح الاتفاق المباشر بين الدول المنتجة للبترول والدول الافريقية بدون وسيط وذلك لضمان وصول البترول إلى أفريقيا . وأن تتولى دولة أو مجموعة من الدول العربية تزويد كل منطقة أفريقية باحتياجاتها وأن تقوم الدول العربية بالمساعدة فى نقل النفط إلى الدول الافريقية لضمان وصوله ، مع منح الدول الافريقية أسعار تفضيلية ، وأن يعطى الفرق فى السعر منحة للدول الافريقية فى إطار برنامج التعاون الاقتصادى مع اتباع نظام الخصم فى الأسعـــار . هذا وقد قدر الجانب الافريقى فروق الزيادة فى سعر النفط بحوالى ٧٠٠ مليون دولار (كانت تقديرات الجانب العربى حوالى ٤٥٠ مليون دولار) . ولكن الجانب العربى قدم مجموعة من القرارات التى توصل اليها الوزراء وهى :

---

(١) تقارير الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى مجلس الجامعة وإلى المجلس الاقتصادى عن التعاون الافريقى العربى ــ إعداد الأمانة العامة للجامعة عام ١٩٧٤ وعام ١٩٧٥ ، ومطبوعات الجامعة عن التعاون العربى الافريقى التى وزعت فى ندوة الخرطوم الافريقية للتحرر والتنمية فى يناير ١٩٧٦ .

أولا : تأكيد ضرورة تزويد الدول الافريقية الشقيقة بحاجتها الفعلية من البترول مع مراعاة :

(أ) ضمان عدم تسرب البترول إلى بلاد مقاطعة أوإعادة تصديره إلى بلاد أخرى .

(ب) ألا يؤدى ذلك إلى احلال البترول العربى محل بترول آخر كانت الدول الافريقية تستورده من جهات غير عربية .

ثانيا : نظراً لما لاحظه المجتمعون من وجود كميات من البترول مخصصة للدول الأفريقية بموجب القرارات العربية السابقة لم تشحن بعد مما يدل على وجود مشاكل فنية حالت دون استيراد تلك الكميات ، فإنهم فى سبيل العمل على وصول البترول العربى إلى الدول الأفريقية يوصون بأن تقوم هذه الدول بالاتفاق فيما بينها باستئجار ناقلات البترول اللازمة لنقل البترول العربى إلى هذه الدول . وتؤكد الدول العربية استعدادها مجتمعة ومنفردة لتقديم أى مساعدة فنية ممكنة لتحقيق ذلك .

ثالثا : نظراً لما لاحظه المجتمعون من احتياج بعض الدول الافريقية لمعاونة اقتصادية فانهم يوصون بما يلى :

(أ) الإسراع فى العمل لقيام المصرف العربى للتنمية فى أفريقيا مع اختصار الإجراءات وزيادة رأسمال البنك .

(ب) إلى أن يقوم البنك فانهم يوصون حكوماتهم بانشاء صندوق — برأسمال قدره ٢٠٠ مليون دولار وذلك لتقديم القروض اللازمة للدول الافريقية بفائدة رمزية ولمدد معقولة . وأن يتم قيام الصندوق قبل مارس ١٩٧٤ وتحدد منظمة الوحدة الافريقية مبالغ القروض والدول المحتاجة بالتشاور مع الأمين العام للجامعة العربية .

رابعا : إحكام الرقابة لمنع وصول البترول العربى إلى النظم العنصرية فى جنوب أفريقيا وروديسيا والبرتغال .

وقد وافق مجلس الجامعة العربية فى سبتمبر ١٩٧٤ على أن يجرى الأمين العام للجامعة اتصالات فورية مع الأمين العـــام الإدارى لمنظمة الوحدة الافريقية ورئيس البنك الافريقى للتنمية لتحديد كيفية توزيع المبلغ المودع فى الصندوق ولتقديم القروض وكيفية تحويله .

٥ ــ قدمت اللجنة السباعية تقريراً إلى اجتماع مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية فى كمبالا فى ابريل ١٩٧٤ ، وجرت مناقشات حادة وثارت انتقادات منوعة تناولت بعضها الموقف العربى بوجه عام ، وكان الوضع الاقتصادى العام للدول الافريقية سيئا ومثيراً للشكوى والتذمر . وظهرت تفسيرات تقول إن هذه الأوضاع السيئة سببها رفع أسعار البترول ، وان كان ممثلوا الدول العربية الافريقية قد أوضحوا بالأرقام وبالبيانات الاقتصادية أن هذا غير صحيح . وأن الأسباب الأصلية تكمن فى متاعب النظام الاقتصادى والمالى الدولى وفى التضخم العالمى . وعلى الرغم من كل هذا فقد أكدت القرارات الصادرة عن الاجتماع ضرورة بحث خطوات جديدة فى إطار التعاون العربى الافريقى وانشاء أجهزة متخصصة فى المنظمة وفى الجامعة لدراسة أساليب وامكانيات التعاون ودعمه .

٦ ــ خلال هذه الفترة من عام ١٩٧٤ كانت خطوات إقامة الصندوق العربى للقروض تسير على الرغم من اختلافات وجهات النظر حول تخصيص قيمة القروض ومكان ايداع رأسمال الصندوق ، ولهذا قررت جامعة الدول العربية فى سبتمبر ١٩٧٤ أن توافق على قائمة التوزيع الواردة من منظمة الوحدة الافريقية التى وضعتها اللجنة السباعية بالاشتراك مع بنك التنمية الافريقى ، وأن تدفع الأمانة العامة للجامعة ٥٠٪ من قيمة المبلغ المقترح لكل دولة افريقية وأن تنال الدول العربية الافريقية معوناتها من الجامعة العربية وليس من حساب هذا الصندوق (الدول العربية الافريقية هى

المغرب وموريتانيا والسودان والصومال) وأن يتعاقد الأمين العام للجامعة نيابة عن الجامعة وباسمها ممثلا لصندوق القروض مع كل دولة افريقية . وأن يتم استرداد القروض بواسطة المصرف العربى للتنمية ، وبدأ فعلا تسليم القسط الأول لأوغندا فى ١٣ أكتوبر ١٩٧٤ وتوالى الدفع بعد هذا لباقى الدول فى القائمة(١).

٧ — انعقد مؤتمر القمة العربى فى الرباط وإصدار قراراته يوم ٢٩ أكتوبر ١٩٧٤ ومن بينها ما يختص بتعزيز التعاون بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية . فقد وافق على عقد مؤتمر قمة عربى أفريقى وأن يجرى الأمين العام للجامعة اتصالات بالدول الافريقية لاستطلاع آرائها وفى حالة الموافقة تتم ترتيبات عقد مؤتمر وزراء خارجية عربى افريقى للإعداد لمؤتمر القمة . ووافق على ايفاد بعثة من وزراء خارجية تسع دول عربية لزيارة الدول الافريقية لشرح الموقف العربى ودعم التضامن العربى الافريقى. كما وافق مؤتمر القمة على زيادة رأسمال المصرف العربى للتنمية فى أفريقيا وطلب عرض الموضوع على المجلس الاقتصادى للبت فى مقدار الزيادة ، وأن يكون مقر البنك فى الخرطوم وبالنسبة للصندوق العربى للقروض فقد وافق المؤتمر على أن تكون مدة سداد القرض خمسة وعشرين سنة بدلا من ثمانى سنوات ، ومدة السماح عشر سنوات بدلا من ثلاث (سعر الفائدة ١٪) وأن يكون المبلغ المخصص لعام ١٩٧٥ ٢٠٠ مليون دولار أخرى زائد المبلغ المخصص لعام ١٩٧٤ .

وبالنسبة للصندوق العربى للمعونة الفنية فقد وافق المؤتمر على النظام الأساسى للصندوق وتقرر رفع رأسماله من ١٥ مليون دولار إلى ٢٥ مليون دولار .

وترتيبا على هذه القرارات تكون المؤسسات المالية والاقتصادية العاملة باسم

---

(١) نشرت جامعة الدول العربية جدولا يوضح تخصيص القروض ومواعيد تسليم القسطين الأول والثانى ومنشور فى ملحق خاص فى عدد يوليو ١٩٧٥ بمجلة African Development وانظر الجداول الملحقة بالدراسة .

جامعة الدول العربية فى اطار التعاون العربى الافريقى هى ما يلى :

(أ) المصرف العربى للتنمية فى أفريقيا ومقره مدينة الخرطوم ، ورأسماله ٢٣١ مليون دولار (مازالت قابلة للزيادة طبقاً لقرار مؤتمر القمة العربى بالرباط ، وقد قرر المجلس الاقتصادى فى يناير ١٩٧٥ تحويل الموضوع إلى مجلس إدارة المصرف العربى لتقديم تقرير يشرح فيه رأيه فى هذا الشأن) وقد اكتتب فى رأسمال المصرف ١٨ عضواً مؤسسا وتكون مجلس محافظى المصرف ومجلس الإدارة وانعقدت الجلسة الأولى لمجلس الإدارة فى ٣١ مارس ١٩٧٥ .

(ب) الصندوق العربى للقروض ومقره الأمانة العامة للجامعة ورأسماله الحالى ٤٠٠ مليون دولار ، وقدم قروضا إلى ٣٤ دولة افريقية ، وقد تسلمت جميع الدول الافريقية القسط الأول والثانى طبقا لما هو موضح بالجدول المرفق بالدراسة .

(ج) الصندوق العربى للمعونة الفنية ومقره الأمانة العامة للجامعة ورأسماله الحالى ٢٥ مليون دولار ، وقد وافق مجلس الجامعة على تشكيل مجلس الإدارة برئاسة الأمين العام للجامعة ، وقد دعا مجلس الجامعة فى أكتوبر ١٩٧٥ الدول الأعضاء إلى سداد مساهمتها فى رأسمال الصندوق إذ أن ما سدد حتى هذا التاريخ هو ٦ مليون دولار ، وهدف الصندوق هو العمل فى مجالات التعاون الانمائى والفنى العربى الافريقى واعداد الدراسات الفنية للمشروعات وبناء المؤسسات اللازمة لدفع عمليات الانماء .

٨ ــ انعقد مؤتمر وزراء خارجية منظمة الوحدة الافريقية فى فبراير ١٩٧٥ وسط جوفيه كثير من الانتقادات لما تم من خطوات فى إطار التعاون العربى الأفريقى ، إذ اعتبرتها بعض الآراء غير كافية ، كما سبقت الاجتماع

آراء ومناقشات حادة فى بعض العواصم الافريقية(١) .

وخلال المناقشات فى اجتماع وزراء الخارجية تم عرض قرار مجلس الجامعة العربية الصادر فى سبتمبر ١٩٧٤ باقتراح مشروع اتفاق وتعاون بين الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الافريقية وانشاء مكتب يمثل الجامعة فى أديس أبابا ومكتب يمثل المنظمة فى القاهرة ، ولم تتم الموافقة على هذا الاقتراح وانما وافق مجلس الوزراء الافريقى على انشاء وحدة للتعاون العربى الافريقى فى داخل ديوان الأمين العام الإدارى للمنظمة تأسيسا على أن الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الافريقية هما الإطار السياسى والقانونى للتعاون العربى الافريقى . كما دعا وزراء الخارجية إلى ضم جهود المؤسسات الشبيهة العربية والافريقية مثل المصرف العربى للتنمية والبنك الافريقى للتنمية .. الخ) وقرر وزراء الخارجية توسيع عضوية اللجنة السباعية واعادة تشكيلها باسم لجنة الاثنى عشر وأن تختص بمهمة التنسيق للتعاون العربى الافريقى ، كما تختص بموضوع الإعداد لمؤتمر قمة عربى أفريقى تتناول جوانبه التنظيمية ومشروع جدول الأعمال الذى يعرض على اجتماع مشترك من وزراء الخارجية العرب والافريقيين ، كما دعا القرار إلى تشجيع الاتصال والتشاور والتنسيق بين الأمين العام للجامعة والأمين العام الإدارى للمنظمة ، وبجانب هذه اللجنة التى تضم ممثلى اثنى عشر دولة على مستوى وزراء الخارجية تتكون لجنة من ١٢ سفيراً يمثلون ذات الدول الأعضاء باللجنة الوزارية(٢).

وفور انتهاء الاجتماع اجتمعت لجنة الـ ١٢ على مستوى وزارى يوم ٢٢ فبراير ١٩٧٥ وأقرت خطة عملها ، ومن أهم ما فى الخطة هودعوة الجامعة العربية إلى انشاء لجنة شبيهة باسم لجنة الـ ١٢ عن مستوى الوزراء والسفراء ،

---

(١) نشرت بعض الصحف والمجلات الافريقية آراء ووجهات نظر أبديت فى البرلمان الكينى وفى اجتماع الهيئة التشريعية لوحدة شرق أفريقيا الاقتصادية ، وفى غانا حول هذا الموضوع وكلها تتشكك من الاتجاه العربى وبعضها يتهم العرب صراحة بأنهم سبب الأزمة الاقتصادية فى أفريقيا .

(٢) الدول أعضاء اللجنة هى : الكاميرون — تنزانيا — غانا — مالى — بتسوانا — زائير السودان — الجزائر — السنغال — سيراليون — بوروندى — مصر .

وأن أى قرار يصدر من الجانب الافريقى أو الجانب العربى هومجرد توصية للجانب الآخر، فاذا وافق عليه صار موقفاً عربيا أفريقيا مشتركا ، كما أكدت اللجنة أن التعاون العربى الافريقى ليس مجرد قروض أومعونات أو مواجهة طارئة لصعوبات اقتصادية افريقية نتجت عن رفع أسعار البترول ، إنما الهدف هو تعاون عربى افريقى شامل فى جميع المجالات الاقتصادية والمالية والتجارية .. الخ ، وقد تابعت اللجنة عملها بعد ذلك فى اجتماع دار السلام فى أبريل ١٩٧٥ حيث أقرت الجدول الزمنى لاجتماعات الطرفين العربى والافريقى ، كما أعدت مسودة إعلان برنامج عمل للتعاون العربى الافريقى.

٩ ــ فى ابريل ١٩٧٥ اجتمع مجلس الجامعة العربية ووافق على تشكيل لجنة الـ ١٢ العربية على مستويين شبيهين بأوضاع اللجنة الافريقية وأقر الجدول الزمنى لاجتماعات اللجنة العربية الافريقية ووافق على قرار مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية بضرورة إجراء مشاورات بين الجامعة العربية ولجنة التنسيق الافريقية لتحرير أفريقيا ، كما وافق مجلس الجامعة على إعلان دار السلام الذى أصدره مجلس وزراء المنظمة فى أبريل ١٩٧٥ بشأن قضايا وأوضاع روديسيا وجنوب أفريقيا(١).

وترتيبا على هذا تم تنفيذ الجدول الزمنى للاجتماعات على النحو التالى :

(أ) اجتمعت لجنة الـ ١٢ العربية بالقاهرة فى ٢٨ مايو ١٩٧٥ ــ ودرست مسودة المشروع المقدم من لجنة الـ ١٢ الافريقية وأبدت رأيها بالتعديلات عليه .

(ب) اجتمعت لجنة الـ ١٢ الافريقية فى الرباط فى يونيه ١٩٧٥ وناقشت المسودة الأصلية ومقترحات التعديلات العربية ، ثم أعدت مشروع الإعلان وبرنامج العمل للتعاون العربى الافريقى.

(ج) اجتمعت لجنة الـ ١٢ العربية بالقاهرة فى يونيه ١٩٧٥ ووافقت

---

(١) أعضاء اللجنة : دولة الإمارات ــ تونس ــ السعودية ــ سوريا ــ العراق ــ الصومال الكويت ــ لبنان ــ ليبيا ــ المغرب ــ موريتانيا ــ فلسطين .

على المشروع المقدم من لجنة الـ ١٢ الافريقية بعد بعض التعديلات.

(د) اجتمعت اللجنتان العربية والافريقية فى القاهرة يومى ٩ ، ١٠ يوليو ١٩٧٥ وحضر الاجتماع الأمين العام للجامعة والأمين العام الإدارى للمنظمة واتفقوا على الصيغة النهائيـــة لمشروع اعلان وبرنامج عمل بشأن التعاون العربى الافريقى.

(هـ) عرض المشروع على مؤتمر القمة الافريقى المنعقد فى كمبالا وفى يوم ٢٨ يوليو ١٩٧٥ صدر قرار المؤتمر باحالة المشروع إلى الدول الافريقية لدراسته وارسال ملاحظاتها عليه إلى لجنة الـ ١٢ الافريقية وإلى الأمين العام الإدارى للمنظمة خلال ثلاثة أشهر ، مع الموافقة على عقد مؤتمر قمة عربى أفريقى وتكليف الأمين العام للجامعة والأمين العام للمنظمة على اتخاذ ترتيبات لعقد اجتماع وزارى مشترك للتحضير لعقد مؤتمر القمة العربى الافريقى.

١٠ ـ ناقش مجلس الجامعة العربية التطورات السابقة فى اجتماعه بالقاهرة فى شهر أكتوبر ١٩٧٥ ، وقرر الموافقة على أن يتابع الأمين العام للجامعة اتصالات مع الأمين العام للمنظمة لتحديد موعد الاجتماع لوزراء خارجية الدول العربية والافريقية فى أقرب وقت ممكن ، وأن يدعو الأمين العام للجامعة وزراء خارجية الدول العربية إلى الاجتماع فى الموعد المحدد الذى يتم الاتفاق عليه مع الأمين العام للمنظمة ، على أن يسبقه اجتماع لوزراء الخارجية العرب ، كما يجب استطلاع آراء حكومات الدول العربية غير الممثلة فى لجنة الاثنى عشر العربية فى مشروع اعلان برنامج عمل للتعاون العربى الافريقى ـ على أن يصل رأى هذه الحكومات فى مدى شهرين على الأكثر.

ثانيا : المؤسسات العربية العاملة فى ميدان التعاون العربى الافريقى :

عرضت للدراسة فى القسم السابق تطورات العلاقة العربية الافريقية فى فترة الحوار العربى الافريقى حتى قرب نهاية عام ١٩٧٥ واعتقد أنه قبل المناقشة والتقييم يجب أن نضع هذه الفترة بكل إجراءاتها وعلاقاتها فى داخل

الإطار العام للعلاقات العربية الافريقية، حتى نستطيع أن نتبين الصورة العامة للعلاقات المتبادلة ، وحتى نستطيع فحص ما يوجه للبلاد العربية وللجامعة العربية من اتهامات بالتقصير أو بالتهرب من المسئوليات والوعود المعطاة .

والسؤال الأول فى هذا المقام هوعن المؤسسات الإقليمية العربية التى تعمل فى إطار العلاقات العربية الافريقية ماهى ؟ وما نشاطها الذى تقوم به خارج حدود بلادها بهدف تنمية ومساعدة الأوضاع الافريقية الاقتصادية؟

ان هذه المؤسسات جميعا تعمل فى أفريقيا وان كان نشاط بعضها مازال قاصراً على العمل فى الدول الافريقية العربية ، بينما تجربة السنوات الأخيرة جعلت بعضها الآخر ينشط أيضاً فى بلاد أفريقية غير عربية ، ومن هنا ينفتح باب الإمكانيات والاحتمالات لنشاط أغلبية هذه المؤسسات خارج البلاد الافريقية العربية .

١ — منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣ وصدور قرارات مؤتمر القمة فى الجزائر فى نوفمبر ١٩٧٣ ، تولت مسئوليات الحوار العربى الافريقى الأجهزة التالية بجامعة الدول العربية :

(أ) مؤتمر القمة العربى .

(ب) مجلس الجامعة العربية وبعض اللجان الدائمة .

(ج) المجلس الاقتصادى .

(د) الأمانة العامة والأمين العام للجامعة (يتبعه صندوق القروض وصندوق المعونة الفنية) .

(هـ) مؤتمر وزراء البترول فى الدول العربية المنتجة والمصدرة للبترول.

(و) المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا .

وبجوار هذه الأجهزة التى شاركت فى هذا النشاط بحكم وظيفتها أو تخصصها

نجد عدداً آخر من الأجهزة والمؤسسات يعمل فى العلاقات الافريقية العربية، ولعل النظرة على تنظيم جامعة الدول العربية يوضح ما نقول وهذا يطرح التساؤل عن أوضاع التداخل والتكرار وعدم التنسيق (وهذه النقطة سوف نناقشها فيما بعد) وخريطة التنظيم كالتالى :

(أ) مؤتمر القمة العربى.

(ب) أجهزة الجامعة : مجلس الجامعة ـ اللجان الدائمة ـ مجلس الدفاع المشترك ـ المجلس الاقتصادى ـ الأمانة العامة .

(ج) المنظمات الإقليمية العربية المتخصصة وهى :

مركز التنمية الصناعية للبلاد العربية ـ الاتحاد البريدى العربى ـ الاتحاد العربى للمواصلات السلكية واللاسلكية ـ اتحاد الإذاعات العربية ـ مجلس الوحدة الاقتصادية ـ المنظمة الدولية للدفاع الاجتماعى ضد الجريمة ـ المنظمة العربية للعلوم الإدارية ـ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ـ منظمة العمل العربية ـ المجلس العلمى العربى المشترك لاستخدام الطاقة الذرية ـ المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس ـ مجلس الطيران المدنى العربى ـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية ـ المعهد العربى لبحوث البترول ـ الهيئة السينمائية العربية المشتركة ـ الهيئة العربية للصحة ـ المركز العربى لدراسة المناطق الجافة والأراضى القاحلة ـ المؤسسة العربية للإنماء الاقتصادى ـ الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى ـ منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ـ مؤسسة الخطوط الجوية العربية العالمية ـ الاتحاد العربى للسياحة ـ أكاديمية النقل البحرى ـ معهد الغابات العربى.

ويبدو من الخريطة التنظيمية تعدد الأجهزة العاملة فى ميدان العلاقات الاقتصادية وميدان الإنماء الاقتصادى ـ فاذا أضفنا اليها عدداً آخر من الأجهزة والمؤسسات الإقليمية العربية التى تعمل فى هذا الميدان بوجه عام

أصبح أمامنا مرة ثانية نفس التساؤل عن الحدود المنظمة للاختصاص والموضحة لنطاق النشاط ، وأيضاً التساؤل عن التنسيق والتخطيط لهذا النشاط فى إطار العلاقات العربية الافريقية ، وهذه المؤسسات هى :

١ ــ الشركة العربية للاستثمار (١٩٧٤) .

٢ ــ المصرف العربى الدولى للتجارة الخارجية وللتنمية .

٣ ــ الشركة العربية للاستثمارات البترولية (١٩٧٤ بواسطة أعضاءمنظمة الدول العربية المصدرة للبترول) .

٤ ــ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار(١٩٧٤) .

٥ ــ البنك العربى الافريقى.

ونلاحظ أن العدد الأكبر من هذه المؤسسات قد قام وبدأ نشاطه الاستثمارى الانمائى بعد عام ١٩٧٣ ، كما أن بعضها تأسس بواسطة مؤسسات ومنظمات إقليمية عربية متخصصة ، وبعضها يزاول نشاطا فى ميدان التمويل فى بعض الدول الافريقية(١).

٢ ــ العلاقات الثنائية التى قامت بين حكومات الدول العربية والحكومات الافريقية برجه عام قائمة وموجودة منذ الخمسينات فى القرن الحالى ، ولقد تأكدت هذه العلاقات وتنوعت خلال النشاط والعمل المشترك فى مؤتمرات الدول الافريقية المستقلة ومؤتمرات الشعوب الافريقية ، وتأييد ودعم حركات التحرر الوطنى والقضايا الافريقية فى الأمم المتحدة والمؤتمرات الدولية بالتعاون وبالتنسيق بين المجموعة العربية والمجموعة الافريقية والمجموعة

---

(١) اعتمدنا فى حصر هذه المؤسسات وبيانات نشاطها على مصدرين هما :
١ ــ مقال د. ابراهيم شحاته عن المؤسسات العربية للتمويل الانمائىالمنشور بمجلة السياسة الدولية عدد أكتوبر ١٩٧٥ ــ تصدر بالقاهرة .
٢ ــ مقال عن ثروات البترول العربى تبدأ التدفق فى أفريقيا بقلم أرتولد رفاييل ومنشور فى عدد مايو ١٩٧٥ من مجلة African Development

الآسيوية ، وعلى مستوى ثنائى قدمت الدول العربية أنواعا من الدعم السياسى والاقتصادى والمالى والعسكرى . وقد تكونت فى الدول العربية مؤسسات وهيئات تعمل فى ميدان تمويل الإنماء والاستثمارات وامتد نشاطها إلى عدد من الدول الافريقية ، وهذه المؤسسات هى :

(أ) الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية .

(ب) صندوق أبوظبى للإنماء الاقتصادى العربى .

(ج) الصندوق السعودى للتنمية .

(د) الصندوق العراقى للتنمية .

(هـ) المصرف العربى الليبى الخارجى .

وبجوار هذه المؤسسات تكونت مجموعة الشركات تقوم أساسا لتمويل مشروعات انمائية من بينها الشركة السودانية الكويتية للاستثمار ، والشركة السعودية المصرية للاستثمار ، والشركة الافريقية للاستثمار والتجارة الدولية ، وفى هذا المقام نشير إلى إنشاء بنك التنمية الإسلامى عام ١٩٧٤ ومقره فى الرياض وله نشاط فى عدد من الدول الافريقية .

وتنفيذاً لقرار مؤتمر القمة العربى بالجزائر (١٩٧٣) وقرارات المجلس الاقتصادى فى ديسمبر ١٩٧٣ قامت الدول العربية بابلاغ الأمانة العامة للجامعة العربية بمقدار ونوعية مساهماتها ومساعداتها للدول الافريقية التى تضررت من القحط ، وقد أعلنت جامعة الدول العربية هذه المساهمات ، ونشير اليها فى اختصار على النحو التالى(١) :

---

(١) يراجع تقرير الأمين العام للجامعة العربية عن دعم التعاون الاقتصادى بين الدول العربية والافريقية ، وأيضاً المقال المنشور عن ثروات البترول العربى وأفريقيا المنشور فى مجلة African Development الذى يضيف إلى أسماء الدول العربية دولة قطر والمملكة العربية السعودية (عدد مايو ١٩٧٥) .

مصر: خبراء للعمل فى البلاد الافريقية ، ومنح دراسية وتدريبية وعدد من اتفاقيات التعاون الفنى والثقافى والعلمى.

الكويت: قدمت مائة الف دولار مساعدة تم توزيعها عن طريق منظمة الأغذية والزراعة الدولية على خمس دول ، كما قدمت مائة الف جنيه استرلينى إلى النيجر.

المغرب : قدمت معونات أرز ومعلبات وشعير تبلغ زنتها حوالى ٦٠٠٠ طن إلى ٧ دول افريقية .

ليبيـــا : قدمت ستمائة الف دينار ليبى إلى ٥ دول افريقية .

السودان : قدمت حوالى ٢٣٠٠ طن ذرة معونة إلى ثلاث دول .

العراق : قدمت معونات قمح وتمور وأدوية وأحذية قيمتها حوالى ٤٠٠ الف جنيه استرلينى إلى ٦ دول .

الإمارات العربية المتحدة : قدمت معونات قيمتها ١٩ مليون دولار أمريكى إلى جميع الدول المصابة بالقحط.

وتأكيداً لهذا الاتجاه ننقل جدولا نشرته المجلة الفرنسية للدراسات السياسية الافريقية عن اتفاقيات التعاون بين الدول العربية والافريقية فى الفترة من ١٩٧٢ إلى ١٩٧٤ على النحو التالى(١) :

---

(١) انظر الجدول المنشور فى مجلة :
Reoue Francaise d'Etudes politiques Africaines – عدد مايو ١٩٧٥ – رقم ١١٣ –

الدولة	اتفاقيات اقتصادية ومالية وفنية	اتفاقيات تجارية	اتفاقيات ثقافية	اتفاقيات عسكرية	اتفاقيات مواصلات	اتفاقيات منوعة (خاصة بضحايا الجفاف وبناء المساجد)	اتفاقيات تعاون غير محددة الطبيعة	المجموع
الجزائر	١٠	٥	٥	—	٣	٩	٢	٣٤
السعودية	٦	—	—	—	٢	٧	—	١٥
البحرين	—	—	—	—	—	—	—	—
الإمارات	٥	١	١	—	—	٢	١	١٠
مصر	٥	٢	٤	—	١	١	١	١٤
العراق	٤	٢	١	—	—	١	١	٩
الأردن	—	١	١	—	—	—	—	٢
الكويت	١٢	—	—	—	—	١	—	١٣
لبنان	٢	—	—	—	٢	—	—	٤
ليبيا	٢٥	—	٩	٣	—	٧	١	٤٥
المغرب	٣	٣	٢	—	—	٧	—	١٥
عمان	—	—	—	—	—	—	—	—
قطر	—	١	—	—	—	—	—	١
تونس	١	١	٣	—	١	١	—	٧
يمن الشمالية	—	—	—	—	—	—	—	—
اليمن الجنوبية	—	—	—	—	—	—	—	—

واستطرادا للحديث عن العلاقات الثنائية نتذكر احصاءات التمثيل الدبلوماسى والقنصلى ومستويات الزيارات والوفود المتبادلة بين الرؤساء والملوك وكبار المسئولين .. الخ ، وهذه الأرقام ومستويات التعامل التبادلى تستعمل حاليا فى دراسات العلاقات الدولية كمؤشر لقياس نوعية العلاقات

ومدى مكانتها وعمقها واحتمالات نموها ، ومن ناحية أخرى فهناك العلاقات المتبادلة بين الهيئات والمؤسسات غير الحكومية والشعبية وهى تنمو فى صيغ تنظيمية مثل اتحاد الإذاعات الافريقية واتحاد وكالات الأنباء الافريقية واتحاد الصحفيين الافريقيين ، واتحاد عمال أفريقيا .. الخ وكل هذه الارتباطات والتنظيمات ومستويات التبادل تؤكد نمو العلاقات المتبادلة بين الدول العربية والافريقية .

٣ ــ لقد أتيح للدكتور الشاذلى العيارى رئيس مجلس الإدارة والمدير العام للمصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا أن يستعرض هذا النشاط فى ميدان التعاون الاقتصادى بين الدول العربية والدول الإفريقية .

ــ فى خطابه الافتتاحى للجلسة الأولى لاجتماع مجلس الإدارة يوم ٣١ مارس ١٩٧٥ فى الخرطوم ــ وقال(١) :

« ان التعاون العربى الافريقى ليس وليد هذا الحدث الهام فى تصفح الإحصاءات والأرقام التى تنشرها كل الدوائر العالمية والقومية فى ميدان التعاون بين الدول الفقيرة والدول صاحبة الموارد ، يفاجأ بما تقدمه الدول العربية عامة والمصدرة منها للنفط خاصة من معونات مالية متنوعة لفائدة العالم الثالث بنسب لانظير لها فى تاريخ التعاون الدولى ، وهذا حتى باعتراف من لا يضمر للعرب المحبة والصداقة .

فلم يسجل التاريخ المعاصر والبعيد لأى دولة أو لأية كتلة من الدول سوى الدول العربية ــ ان حولت لفائدة الدول النامية والفقيرة مايقرب من ١٠٪ من مواردها بشروط سخية وملائمة لحاجات التنمية فى البلدان الفقيرة فى وقت لم تف فيه التحويلات المالية للدول المصنعة بنصف واحد فى المائة من دخلها الخام رغم ثروتها وامكانياتها وتقنياتها ».

---

(١) خطاب الدكتور الشاذلى العيارى فى افتتاح الجلسة الأولى لمجلس الإدارة يوم ٣١ مارس ١٩٧٥ توزيع الأمانة العامة للجامعة العربية بالقاهرة.
وانظر أيضاً مقال بقلم الدكتور الشاذلى العيارى فى يونيه ١٩٧٥ توزيع البنك العربى للتنمية بالخرطوم وعنوانه آفاق التعاون العربى الافريقى .

ثالثا : الغايات والرسائل فى استراتيجية التعاون العربى الافريقى :

إجمال العرض السابق يمنحنا القدرة على النظر فيما تم من خطوات ونشاط واتصالات ، وواضح أمامنا أن الخطوات كثيرة ومتنوعة ، وان النشاط واسع فى ميدان التعاون خلال فترة الحوار العربى الافريقى التى بدأت منذ عام ١٩٧٣ واستمرت حتى اليوم . ومقياسنا فى هذا هو تعدد الاتصالات ومستوياتها ، والمعونات والقروض المقدمة والمشروعات التى أعدت للتنفيذ وأيضاً خطط الاستثمار والتمويل الانمائى المعلنة . كل هذا يتم باسم جامعة الدول العربية كمنظمة إقليمية وتقوم الأمانة العامة للجامعة بالدور الأكبر فيه حتى الآن . وبجوار هذا نجد فى الصورة العامة للعلاقات المتبادلة بين الجانبين العربى والافريقى نشاطا وتعاونا فى ميادين الاقتصاد والتجارة والتمويل والمعونات على مستوى ثنائى من جانب الدول العربية وفى المقام الأول الدول العربية المنتجة للبترول .

هذا معناه فى نظرنا أن الحوار مازال متصلا ... ولكن التساؤل الهام الذى يطرح نفسه فى نهاية عام ١٩٧٥ هو : إلى أين ؟ واضح أيضاً من النشاط فى ميدان التعاون العربى الافريقى أن الحوار قد تقدم خطوة هامة فى هذا الطريق بالتوصل المشترك بين الجانبين إلى ما أقره الاجتماع المشترك يوم ١٠-٧-١٩٧٥ وهو « إعلان وبرنامج عمل بشأن التعاون الافريقى العربى » ، وهذا معناه أن السياسة العربية تنتقل بهذا الإعلان من مرحلة السياسة والمواقف الطارئة إلى مرحلة بناء الاستراتيجية العربية فى التعاون العربى الافريقى(١).

ولهذا يجب أن نطرح التساؤلات التالية وان نحاول البحث عن إجابات أو بدائل للتصورات وللحلول المقترحة، وهذا بدون أن نتغافل عن تقييم

---

(١) انظر نص المشروع كما أقرته اللجنتان الوزاريتان الافريقية والعربية فى يوم ١٠-٧-١٩٧٥ ، النسخة العربية التى أعلنتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .

الجوانب الإيجابية والسلبية لما تم من خطوات أو اتصالات منذ عام ١٩٧٣ حتى اليوم .

١ ــ ماذا تريد السياسة العربية من هذا النشاط الشامل تحت عنوان الحوار العربى الافريقى؟

(أ) هل هو تعاون وحوار خاص نتج عن تطورات الموقف العربى فى أزمة الشرق الأوسط وقضية الصراع العربى الإسرائيلى فى المرحلة التاريخية المعاصرة بكل أبعادها الإقليمية والدولية ؟ أم هو بناء أساسى لعمل ومواقف مشتركة فى ضوء أوضاع الحاضر واحتمالات المستقبل بين مجموعة من الشعوب العربية والافريقية تمثل كل منهما منظمة إقليمية . وان نقطة البدء وان جاءت من أوضاع وتطورات قضية الصراع العربى الإسرائيلى إلا أنها تستهدف غايات أكبر وأعمق وتمثل موقفا عاما لهذه الدول فى هذا العالم المعاصر؟

(ب) هل هذه السياسة العربية التى تنفذها جامعة الدول العربية تم تخطيطها وتنسيقها وقياس معدلات السرعة وكفاءة الأداء فى إطار استراتيجية عامة تجمع بين مستويين أحدهما جماعى تقوم به الجامعة العربية وأجهزتها وثانيهما تقوم به الدول العربية فرادى فى صورة نشاط ثنائى ؟

(ج) هل الوسائل والأدوات والأجهزة التى تحملت المسئوليات منذ عام ١٩٧٣ كافية وقادرة على أداء المطلوب والمستهدف ؟ وهل الأمانة العامة وما يعاونها من أجهزة ومؤسسات ومستويات تنظيمية تمتلك القدرات للأداء ولتنفيذ هذه السياسة ؟ هل شهدت المرحلة السابقة أراض التلكؤ أو التداخل أو التكرار أو غاب عنها

التنسيق وتحديد مجالات النشاط والتنفيذ؟ ولماذا ؟ وهل يمكن أن يتكرر فى المستقبل أم سنتخلص منه ؟

(د) إذا كانت نوايا الجامعة العربية(وهى تمثل السياسة العربية فى هذا الميدان) هى التحول إلى مرحلة البناء للاستراتيجية الشاملة للتعاون العربى الافريقى كما يشير اليها إعلان وبرنامج العمل . فهل من الأفضل تغيير الوسائل والأدوات مادامت هناك نية التغيير فى الغايات ؟

٢ — هل قامت السياسة العربية بتقييم كل المرحلة السابقة وبالذات رد الفعل الافريقى على المستوى الرسمى الحكومى وعلى المستوى الشعبى فى الرأى العام الافريقى ؟

هل تم حساب مواقف وأفعال واتجاهات السياسات غير العربية تجاه هذه السياسة العربية ؟ خاصة ان العلاقات الافريقية العربية تتم فى داخل شبكة ونظم من العلاقات الدولية المتنوعة العاملة فى أفريقيا والشرق الأوسط وهى كلها تعبر عن مصالح تتناقض فى أهدافها النهائية مع الأهداف العربية ؟

٣ — ان إقرار مشروع إعلان وبرنامج العمل معناه — فى نظرى — ان السياسة العربية تعى أو تحاول أن تعى حجم المشكلة الاقتصادية فى أفريقيا ، فهل هذه الاستراتيجية المعلنة اليوم هى آخر وأقصى ما تستطيع السياسة العربية أن تصـــل اليه من خطوات مستقبلية ؟ أن الموقف العربى العام عنده من المرونة وقدرات التنبؤ وامكانيات التعاون وقدرات التكيف والتطور مع التغيرات والتحديات التى تواجهها دول أفريقيا باقتصادياتها وأوضاعها الاجتماعية والسياسية العامة ؟ إلى أى مدى سوف نسير سويا فى المستقبل القريب والبعيد على أن يكون فى الحسبان باستمرار وتطورات واحتمالات

ننتقل الآن بعد طرح التساؤلات إلى البحث عن الإجابات أو بدائل التصورات والحلول المقترحة ، وأحب أن أقرر أن هذا البحث يتم ونحن على يقين ومعرفة كاملتين بأن شبكة ونظم وخطوات العلاقات العربية الافريقية الراهنة أو المنشودة انما تقوم كجزء لايتجزأ من الأوضاع فى داخل النظم الاجتماعية السياسية السائدة فى البلاد العربية والافريقية وما تمثله وتطرحه كل أبعاد وتحركات القوى والفئات والطبقات الاجتماعيـــة والسياسية والاقتصادية المنوعة سواء أكان هذا يستهدف دعما للوضع الراهن أوكان يعمل من أجل تغيير الواقع الراهن إلى الجديد المنشود . وفى نفس الوقت تقوم وتعمل هذه البيانات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وترسم علاقاتها وتوازناتها فى داخل الحدود السياسية الشرعية التى تعبر عنها سلطات ودول تعيش فى داخل منظمة العلاقات الدولية السائدة فى هذه الحقبة من عالمنا المعاصر.

باختصار واضح نقول ان ما نتوصل اليه من نتائج أو نراه من حلول وتصورات يتم فى إطار الأوضاع والعلاقات القائمة .. وأنه إذا تغيرت الأوضاع والعلاقات على مستويات إقليمية أومستويات عالمية أوكليهما فان النتائج والتصورات والحلول لابد من أن يلحقها تغيير ... أولابد من أن نتوقف لإعادة النظر وللمراجعة .

١ ــ ان التعاون العربى الافريقى فى فترة الحوار العربى الافريقى نشأ بكل أوضاعه وأهدافه من موقف خاص طرأ على العلاقات الدولية فى المنطقة العربية والافريقية خلال عام ١٩٧٣ قبل حرب أكتوبر المجيدة ، وما طرحته من مواقف ونتائج فى العلاقات وموازين القوى . وهذا واضح فى أن الخطوات الخاصة التى اتخذتها السياسة العربية كانت فى الأغلب الأهم استجابة ورد فعل ولم تكن مخططا موضوعا لسياسة مرسومة فى داخل

العلاقات القائمة والمتبادلة بين العرب والافريقيين بهدف أحداث تغيير معين مطلوب .

واستطرادا أدى النجاح العربى والاستجابة الافريقية والتفاهم المشترك بين الجانبين إلى تطوير خطوات هذا الحوار العربى الافريقى من سياسات قصيرة الأمد طارئة (بنت الساعة والموقف) إلى التفكير فى استراتيجية طويلة الأمد والمدى ، ولكن يبقى السؤال الهام الذى لانستطيع الإجابة عنه فى حسم الآن هل تمت دراسة وتدبر وتخطيط هذه الاستراتيجية الحديثة وهل تم حساب الاحتمالات المطروحة لنتائجها ومشكلات تنفيذها فى داخل إطار إقليمى ودولى متغير؟

٢ — بكل النوايا الطيبة والجهد الذاتى سار تطبيق وتنفيذ سياسات الحوار العربى الافريقى ، ولكن الراجح عندى — بل والمؤكد — ان التنسيق العام وتنسيق المراحل والمستويات المتنوعة لهذه السياسات غير موجود أو منعدم . لقد قرر العرب التوسع فى التمثيل الدبلوماسى والقنصلى وتمت الاستجابة بافتتاح أعداد جديدة من السفارات ، ولكن لم يحدث أبدا دراسة للموقف وللعلاقات ولم يحدث تنسيق بين نشاط ٢٠ دولة عربية لها أجهزة دبلوماسية عاملة فى أفريقيا ؟ لقد قرر مؤتمر القمة العربى فى الجزائر ومؤتمر القمة العربى فى الرباط اتخاذ مواقف سياسية مؤيدة تجاه قضايا أفريقيا ، ولكن الواقع التطبيقى أظهر تناقضات المواقف العربية تجاه قضايا خاصة فى أفريقيا والأمثلة على هذا من مواقف بعض الدول العربية من قضايا اريتريا ومن العمل المشترك فى مؤتمر القمة الافريقى فى كمبالا (أغسطس ١٩٧٥) ومن مشكلة أنجولا واستراتيجية العمل تجاه الصراع الدولى فى المحيط الهندى . انى لاأنكر على الدول العربية أن تكون لها آراء متنوعة أو مواقف غير متطابقة ولكن أنكر عليهـــا ألا تنسق بين مواقفها أو لاتتفق على مواقف موحدة مادامت تبغى تعاملا على مستوى منظمتين إقليمتين .

ومن ناحية أخرى تم النشاط العربى الافريقى على المستوى الإقليمى باسم جامعة الدول العربية ، ولم يتم حتى الآن تنسيق ودراسة وترتيب هذا النشـــاط الجماعى مع النشاط الثنائى الذى تقوم به الدول العربية فرادى ، ومن بين الأمثلة نختار نشاط الصناديق المالية للمعونات ولتمويل الإنماء فى الكويت وأبوظبى والسعودية والبنك الليبى .. الخ . هذه الصناديق لها تاريخ سابق فى النشاط الناجح قبل انشاء صناديق الجامعة العربية والمصرف العربى ولكن بدون تنسيق وبدون تخطيط للعمل المشترك أو بدون توزيع للمسئوليات وبدون تخصيص للاهتمامات ولقطاعات النشاط يصبح المجال مفتوحا للتكرار وللتداخل وللتنافس وهذا وضع غير مقبول .

٣ ــ لقد واجهت جامعة الدول العربية الموقف بأن القت على الأمانة العامة للجامعة وعلى الأمين العام مسئوليات العلاقات المترتبة على الحوار العربى الافريقى ، وهذا معناه خلق وظائف ومهام جديدة فى داخل الأمانة العامة للجامعة . والسؤال هل التنظيم الإدارى القائم فى الأمانة العامة وهل علاقات السلطة والمسئولية المترتبة على هذا التنظيم تمثل وتعبر عن كفاءة التنظيم والأداء المطلوب لتحقيق هذه المسئوليات الجديدة ؟ ان كل من يعمل فى الأمانة العامة يمثل كفاءة وخبرة . ولكن هل هى فى الميدان الجديد من العلاقات أم أن هذا الميدان يتطلب أنواعا أخرى من الكفاءات والخبرات والتنظيم ؟

ان الوسائل والأدوات التى استخدمت حتى الآن أدت دوراً ، ولكنها فى الأمد الطويل القادم ليست القنوات والأجهزة والأدوات الكفء لتحقيق الهدف المطلوب من الاستراتيجية الجديدة للعلاقات المتبادلة . وفى نفس الوقت يجب أن تتم دراسة العلاقات التنظيمية القائمة حاليا بين أجهزة الجامعة والأمانة العامة وبين هذا الحشد الكبير والمتنوع الاختصاصات والتركيبات من المنظمات الإقليمية العربية المتخصصة وخاصة أن بعضها يمارس ذات

النشاط الذى تستهدفه المرحلة الحالية من العلاقات العربية الافريقية (من الأمثلة النشاط الاقتصادى والاستثمارى والبترولى والثقافى..الخ).

٤ — لقد أتاحت لى جامعة الدول العربية (إدارة الإعلام) فرصة جولة فى عشر دول افريقية خلال شهرى يوليووأغسطس ١٩٧٥ وكان هدفى هوإجراء الحوار مع فئات من المثقفين والإعلاميين الافريقيين حول خطوات التعاون العربى الافريقى. وحاولت جاهداً أن أستمع وأن أجمع تعليقاتهم وآراءهم وانتقاداتهم وملاحظاتهم واهتممت بما وجدوه من نقص أو بما ظهر فى مواقفهم من سوء فهم أو قلة معلومات. ولقد توصلت إلى ان الجانب العربى على الرغم من كل ماعمل وعلى الرغم من حسن نواياه إلا أنه يواجه موجة من التذمر الافريقى وان عدداً من الاتهامات والانتقادات مازالت قائمة وأن تقصيراً شديداً من الجانب العربى فى ميدان دراسات أو محاولات قياس اتجاهات الرأى العام الافريقى ورد الفعل الافريقى، ولم يبتدع الإعلاميون والسياسيون العرب من الوسائل ومن الطرق ومن القنوات ما يجعل الإيجابيات تطفو فوق السلبيات — باستمرار(١).

٥ — فى حدود ما أعلم لم تتم أى دراسة للاتجاهات والسياسات الأجنبية فى أفريقيا ومواقفها تجاه التعاون العربى الافريقى، ومدى ما تحمله هذه السياسات وما تمثله من مواقف الصداقة على مستويات مرحلية أومستويات استراتيجية. واعتقد أن هذه الدراسة واجبة على أن تتكرر باستمرار كل فترة زمنية حتى يكون مخططو السياسة العربية ومنفذو هذه السياسات على علم بالحاضر وبتنبؤات واحتمالات المستقبل.

٦ — إذا كانت السياسة العربية الجماعية تريد أن تسير فى طريق التعاون العربى الافريقى فى ضوء استراتيجية شاملة طويلة المدى، توجب عليها

---

(١) نشرت قسما من التقرير الذى أعددته عن الرحلة فى مجلة السياسة الدولية عدد أكتوبر ١٩٧٥ — ص ٩١.

أن تعمد إلى انشاء نوع من الجهاز أو الأداة المركزية باسم كل العرب تقوم بمهام تخطيط ورسم السياسة لهذا التعاون العربى الافريقى فى مرحلة الحوار بكل ما تحمله من أهداف حاضرة ومستقبلة ، وان هذه السياسة المرسومة والمخططة توزع بعد ذلك من ناحية الاختصاصات والمهام والمسئوليات على الأجهزة والأدوات القائمة فعلا سواء أكانت على مستوى إقليمى عام أو كانت على مستوى الدول فرادى . ويتم تنسيق التنفيذ والنشاط بعد ذلك خلال أجهزة الجامعة العربية والأمانة العامة .

٧ — يبقى التساؤل الأخير والخطير حول المدى والخطوات المتتالية التى سوف يسيرها العرب والافريقيون سويا فى المستقبل القريب والبعيد ، فى ضوء احتمالات التغير والتطور الذى يلحق بالموقف فى داخل الصراع العربى الإسرائيلى أوفى أفريقيا ؟

فى نظرى هذا هو التحدى الحقيقى الذى يواجهه طرفا هذه العلاقات وخاصة إن أخذنا فى الحسبان أن الحوار العربى الافريقى فى مرحلته الراهنة وفى إطار أهدافه وسياساته قد قام أساسا نتيجة لموقف افريقى تجاه اسرائيل عام ١٩٧٣ وموقف عربى عسكرى وبترولى تجاه اسرائيل عام ١٩٧٣ . فماذا يحدث وما هى الاحتمالات إذا حدث تغيير أوتبديل فى عنصر أوأكثر من عناصر هذا الأساس ؟ وإذا حدث تغير فى الموقف الدولى تولدت عنه تغييرات على أحد الجانبين العربى والافريقى... ؟

نحن ندعو صانعى السياسة العربية على مستوى الدول وعلى مستوى الجامعة العربية إلى أن يدرسوا ويطرحوا الاحتمالات وان يرسموا السياسات والمراحل فى صورة بدائل مرنة لتواجه المستقبل القريب والبعيد .

ملاحق مرفقة بالدراسة

تاريخ قطع العلاقات الدبلوماسية بين الدول الافريقية مع اسرائيل

الدولة	تاريخ قطع العلاقات
١ — أوغندا	١٥-٤-١٩٧٢
٢ — تشاد	١٢-١٢-١٩٧٢
٣ — الكنغو (برازا)	١٣-١٢-١٩٧٢
٤ — نيجر	٤-١-١٩٧٣
٥ — مالى	٥-١-١٩٧٣
٦ — بوروندى	١٦-٥-١٩٧٣
٧ — توجو	٢١-٩-١٩٧٣
٨ — زائير	٤-١٠-١٩٧٣
٩ — رواندا	٩-١٠-١٩٧٣
١٠ — داهومى	٩-١٠-١٩٧٣
١١ — فولتا العليا	١١-١٠-١٩٧٣
١٢ — غينيا الاستوائية	١٥-١٠-١٩٧٣
١٣ — الكاميرون	١٦-١٠-١٩٧٣
١٤ — تنزانيا	١٩-١٠-١٩٧٣
١٥ — ملاجاش	١٩-١٠-١٩٧٣
١٦ — جمهورية أفريقيا الوسطى	٢١-١٠-١٩٧٣
١٧ — أثيوبيا	٢٣-١٠-١٩٧٣
١٨ — ليبيريا	٢٤-١٠-١٩٧٣
١٩ — جامبيا	٢٦-١٠-١٩٧٣
٢٠ — زامبيا	٢٦-١٠-١٩٧٣
٢١ — غانا	٢٨-١٠-١٩٧٣
٢٢ — السنغال	٢٨-١٠-١٩٧٣
٢٣ — جابون	٢٩-١٠-١٩٧٣
٢٤ — سيراليون	٢٩-١٠-١٩٧٣
٢٥ — كينيا	١-١١-١٩٧٣
٢٦ — ليبريا	٢-١١-١٩٧٣
٢٧ — ساحل العاج	٨-١١-١٩٧٣
٢٨ — بوتسوانا	١٣-١١-١٩٧٣

غينيا قطعت العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل في يونيو ١٩٦٧ .

بيان القروض المقدمة للدول الافريقية من الصندوق العربى للقروض حتى نوفمبر ١٩٧٥ (كما أقرتها اللجنة السباعية لمنظمة الوحدة الافريقية الدول العربية المكتبة بالصندوق)

	الدولة	قيمة القروض (مليون دولار)	تاريخ القسط الأول (٥٠٪)	تاريخ القسط الثانى (٥٠٪)
١	بتسوانا	٥,٤	١٩٧٥- ٢-١	١٩٧٥- ٢-٢٧
٢	بوروندى	٢	١٩٧٤-١٢-٣	١٩٧٥- ٤-٢٩
٣	الكاميرون	٥,٧	تصرف من بنك التنمية الأفريقى	١٩٧٥- ٢ ١٩
٤	ساحل العاج	٧,٢	تصرف من بنك التنمية الافريقى	
٥	داهومى	٢,٤	١٩٧٤-١٢-١٧	
٦	أثيوبيا	١٤,٢	١٩٧٥- ١-١٥	١٩٧٥- ٢- ١
٧	جامبيا	٠,٧	١٩٧٤-١٠ ٢٤	تم السداد
٨	غانا	٨,٨	تصرف من بنك التنمية الافريقى	١٩٣٥-٥-٢٧
٩	غينيا	١,٦	تصرف من بنك التنمية الافريقى	
١٠	غينيا بيساو	٠,٥	١٩٧٤-١٢- ٢	تم السداد
١١	غينيا الاستوائية	٠,٥	١٩٧٤-١١-١٠	تم السداد
١٢	فولتا العليا	٥,٤	تصرف من بنك التنمية الافريقى	١٩٧٥ ٢- ٩
١٣	موريشوس	٢,٧	١٩٧٥- ٢-١٥	١٩٧٥- ٣-١٨
١٤	كينيا	٣,٦	١٩٧٥- ١-٢٣	١٩٧٥- ٢-١١
١٥	ليسوتو	٢,٨	١٩٧٤-١٢-١٦	١٩٧٥- ٥-٢٤
١٦	ليبريا	٣,٦	١٩٧٤-١٠-١٧	١٩٧٥- ٤- ١
١٧	ملاجاشى	٤,٨	١٩٧٤-١١-١٨	
١٨	ملاوى	٧,٥	١٩٧٤-١١-١٤	أوقف صرف القرض
١٩	مالى	٧,٨	١٩٧٤-١٠-٢٨	١٩٧٥- ٥-١٤
٢٠	نيجر	٥,٤	تصرف من بنك التنمية الافريقى	١٩٧٥- ١-٣٠
٢١	أوغندا	١١,٣	١٩٧٤-١٠-١٣	١٩٧٥- ١-٢٠
٢٢	رواندا	٢	١٩٧٤-١١٠ ٣	١٩٧٥- ٢-١١
٢٣	أفريقيا الوسطى	٢,٤	١٩٧٤-١١-٢١	١٩٧٥- ١-٢٩
٢٤	السنغال	٧,٥	١٩٧٥- ١-١٥	١٩٧٥- ٣-١٣
٢٥	سيراليون	٣,٦	١٩٧٤-١٢- ٦	١٩٧٥- ٢-١٢
٢٦	سوازيلاند	٤,٢	١٩٧٥- ١-٢٧	١٩٧٥- ٥-٢٥
٢٧	تنزانيا	١٤,٢	١٩٧٤-١٠-١٧	١٩٧٥- ٢-١٥
٢٨	تشاد	٨,٨	١٩٧٤-١١- ٦	١٩٧٥- ٢- ١
٢٩	توجو	١,٨	تصرف من بنك التنمية الافريقى	
٣٠	زامبيا	١٢,٧	١٩٧٤-١٢-٢٨	١٩٧٥- ٣-٢٠
٣١	زائير	١٢,٤	١٩٧٥- ٦- ٨	١٩٧٥- ٦- ٨
٣٢	ساوتومى وبرنسيب	٠,٥	١٩٧٥- ٨-٣١	١٩٧٥- ٨-٣١
٣٣	كاب فردى	٠,٥	أكتوبر ١٩٧٥	أكتوبر ١٩٧٥
٣٤	موزمبيق	٠,٥	١٩٧٥-١١- ٩	١٩٧٥-١١- ٩

ملاحظات :

١ — الدول العربية الافريقية حصلت على المبالغ المخصصة لها من الجامعة العربية والدول العربية خارج حساب الصندوق العربى للقروض — والمبلغ كالتالى :

١ — المغرب	١١,٨	مليون دولار
٢ — موريتانيا	٢,١	» »
٣ — الصومال	٢,٥	» »
٤ — السودان	١٠,٦	» »

٢ — أوقف صرف القرض المخصص لملاوى إذ لم تقطع علاقاتها السياسية مع إسرائيل واتخذت مواقف معارضة للسياسة العربية فى الأمم المتحدة وخارجها ، وذكرت بعض مطبوعات جامعة الدول العربية أن القسط الثانى هو الذى أوقف صرفه، بينما صرح الأمين العام المساعد فى بيان رسمى بأن القسطين الأول والثانى أوقف صرفهما .

٣ — تم صرف القروض إلى دول ليسوتو ، وسوزيلاند ، وموريشيوس على الرغم من أنها لم تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل .

٤ — الدول الافريقية التى استقلت بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ لم تعترف باسرائيل ولم تتبادل معها التمثيل الدبلوماسى هى : غينيا بيساو — كاب فردى — ساوتومى وبرنسيب — موزمبيق ، وقد حصلت على القروض من الصندوق ، وكذلك فان جزر الكومور (القمر) وأنجولا قد استقلتا ولم تتبادلا التمثيل الدبلوماسى مع اسرائيل ولكن لم يتم صرف القروض لها حتى الآن ، علما بأن مجلس الجامعة وافق على صرف معونات مالية عاجلة للدول الافريقية التى تستقل عام ١٩٧٥ .

٥ ــ عدد الدول الافريقية المستقلة أعضاء منظمة الوحدة الافريقية ٤٧دولة حتى الآن وموقفهم تجاه تبادل التمثيل الدبلوماسى مع إسرائيل كالتالى :

٨ دول عربية افريقية (أعضاء فى جامعة الدول العربية) .

٢٩ دولة افريقية قطعت العلاقات مع إسرائيل (تضاف غينيا التى قطعت العلاقات فى يونيو ١٩٦٧) .

٦ دول افريقية استقلت ولم تتبادل التمثيل الدبلوماسى مع إسرائيل .

٤ دول افريقية مازالت تتبادل التمثيل الدبلوماسى مع اسرائيل

---

٤٧ مجموع عدد الدول الافريقية أعضاء منظمة الوحدة الافريقية (حتى استقلال أنجولا فى ١١-١٠-١٩٧٥) .

* * *

معهد البحوث والدراسات العربية
عضو اتحاد الجامعات العربية